CHECK AGAINST DELIVERY

Statement of Lebanon during the 68th Session of the UNHCR Executive Committee
Geneva, 2-6 October 2017

General Debate

Delivered by H.E.Mrs. Najla RIACHI ASSAKER
Ambassador and Permanent Representative of Lebanon to Geneva

شكراً السيدة الرئيس،

بداية، أتوجه بالشكر إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد Filippo GRANDI على الاحاطة التي تناول فيها دور المفوضية في تدارك عجز أنظمة الاستجابة الإنسانية التقليدية عن التعامل مع تبعات المتغيرات في عالمنا اليوم. ويثمّن وفد لبنان ما تقوم به المفوضية لمواجهة نتائج هذا العجز، المتمثل في اتساع الهوّة بين الاحتياجات الانسانية المتزايدة، والمساعدات الضرورية لتلبيتها. كما يشكر وفد لبنان جميع العاملين في المفوضية، وخاصةً الذين ينفذون العمليات الميدانية، وغالباً ما يصلون الى حدّ المخاطرة بحياتهم، في سبيل قيامهم بواجبهم.

يقدّر لبنان دعم المفوض السامي له، وتفهمه خصوصيته، وهو قد زاره في شباط 2017، واستشعر عن كثب الأوضاع الصعبة والضغوطات والتحديات التي يواجهها لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية قبل ست سنوات، والتي أدّت الى تدفق أعداد هائلة من النازحين الى أراضيه. وينتهز لبنان كل مناسبة كاجتماعنا اليوم، للتذكير بهذا الواقع المأساوي الذي يرتب عليه استنزافاً في بناه التحتية، وارهاقاً في مرافقه الخدماتية العامة، وتهديداً لأمنه واستقراره.

في العام 2014، وبهدف القيام بواجبه الانساني تجاه النازحين السوريين، أعدّ لبنان بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الانساني، "خطته الوطنية للاستجابة للأزمة" التي أطلق منها مؤخراً الشقّ الخاص بالمرحلة 2017-2020، متكلاً لتنفيذها على التزامات تعهدّ بها المجتمع الدولي والدول المانحة في أكثر من محفل. لكن، وللأسف، عدد كبير من هذه الالتزامات لم يحترم، والدعم الذي يتوخاه لبنان لتعزيز قدرته على الصمود لم يأت يوماً بحجم التوقعات والاحتياجات. بل كان هذا الدعم، ولسخرية القدر، يتراجع كل ما ازدادت الحاجة اليه.

ورغم خيباته المتكررة، لم يكفّ لبنان عن المطالبة بدعم المجتمع الدولي له، من خلال مناداته بإرساء وتدعيم مبدأ "تقاسم المسؤوليات والأعباء." فأزمة النزوح السوري تتعدى في نطاقها واقع لبنان كونها أزمة دولية بامتياز، فلا يجوز تحميل دول الجوار المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، التبعات الآنية لهذه الأزمة، كما تبعات تفاقمها مع مرور الوقت، وتبعات غياب المعالجة والحلول. فعلى صعيد تقاسم الأعباء والمسؤوليات، يرى لبنان أنه من الضروري الانتقال من القول الى الفعل، والبحث عن أفكار خلاقة وبرامج رائدة تساهم في تقليص الأعباء عن الدول المضيفة، الى جانب تقديم المساعدات الانسانية والتنموية، شرط أن ترقى هذه المساعدات من كونها رمزية الى مؤثرة فعلاً في التخفيف من

الضغوط. ولتحقيق هذه الغاية، لا بدّ لنا من البحث سويّاً عن آلية واضحة تأخذ بعين الاعتبار، من ضمن عوامل أخرى، الخصوصيات الوطنية، والقدرات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل دولة.

بالتوازي مع البحث عن أفضل آلية لتقاسم الأعباء والمسؤوليات، لطالما نادى لبنان بضرورة العمل الجاد للتوّصل الى حلّ سياسي مستدام للأزمة السورية. فبانتظار الولوج اليه، يرى لبنان ضرورة النظر في كيفية تسهيل العودة التدريجية لهؤلاء النازحين الى المناطق التي يمكن الوصول اليها في سوريا أي Accessible Zones، خاصةً أن الأشهر الأخيرة قد شهدت موجات متفرّقة من العودة التلقائية لعدة ألاف من النازحين السوريين من لبنان ومن دول أخرى في الجوار، الى مناطق مستقرّة داخل سوريا. فلماذا لا نستخلص العبر من هذه التجارب الأولية، لتكثيف الجهود في سبيل تسهيل بداية عودة النازحين، وبالتالي تخفيف الاحتقان تدريجياً عن لبنان المهدّد بانمائه واستقراره.

وللتذكير، إن أزمة النازحين السوريين ليست أزمة النزوح الأولى أو الوحيدة التي تتسبب للبنان بمعاناة طويلة الأمد: فقضية اللاجئين الفلسطينيين التي مرّ عليها حوالي السبعين عاماً، وسال حولها الكثير من الحبر، لم تنتهي فصولاً بعد، بل شهدت تراجعاً واضحاً على صعيد اهتمام المجتمع الدولي بها. لا نحاول المقارنة هنا بين أزمتين مختلفتين على أكثر من صعيد، ولكنه من البديهي أن يتخوّف لبنان، في هذه المرحلة واستناداً الى تجاربه السابقة، من أن يؤدي نشوب أزمات لجوء جديدة في مناطق أخرى من العالم، الى انصراف المجتمع الدولي والوكالات الانسانية والتنموية، عن الأزمات القائمة، والى انحسار الدعم عن دول كلبنان ما زالت تستضيف نازحين.

يأتي اجتماعنا اليوم بعد مرور عام على اعتماد اعلان نيويورك في أيلول 2016، والذي أطلق قافلة مشاورات يواكبها لبنان انطلاقاً من خصوصية أوضاعه، وهو يرى فيها منبراً يستطيع من خلاله اعادة التأكيد على أن أية مقاربة جديدة لأنظمة الاستجابة لأزمات اللجوء والنزوح، لا بدّ لها من أن تأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة بكل دولة مضيفة للاجئين والنازحين، بعيداً عن منطق السعي الى اعتماد الحلّ الواحد الموّحد للجميع.

وفي هذا السياق، ان لبنان عازم على مواصلة الحوار والعمل الحثيث مع المفوضية التي يقدّر جهودها ودورها في السعي الى ترجمة الالتزامات الواردة في اعلان نيويورك عملياً، متعاونةً لهذا الغرض مع الدول الأعضاء، ومع أفرقاء آخرين.

ختاماً، يعيد لبنان التأكيد على استمراره في التزامه الانساني بعدم ابعاد أحد من النازحين قسراً عن أراضيه أي Non Refoulement، وعلى توفير احتياجات السوريين النازحين إليه بشكل مؤقت، في حدود قدراته الوطنية، وذلك بالتزامن مع الدفع باتجاه ما يراه لبنان الحلّ الوحيد والمستدام لقضية النازحين السوريين الذي يتوافق مع تطلعاتهم، ألا وهو العودة الآمنة والكريمة الى بلادهم.

شكراً السيدة الرئيس.